أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

Arab Reform Initiative
مبادرة الإصلاح العربي

إدارة التنوع ومكافحة التمييز

نحو دستور مصري جديد
[تجارب ورؤى]

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

إدارة التنوع
ومكافحة التمييز

نحو دستور مصري جديد

[تجارب ورؤى]

قائمة محتويات

التنوع وإدارته ومكافحة التمييز في الدستور ٣

مقدمة ٤

إشكالية البحث ٤

الوضع في دستور ١٩٧١ ..... ٤

تجارب دولية ٥

تقييم نصوص دستور ١٩٧١ ..... ٦

المقترحات ٦

المراجع ٧

الدساتير والأقليات الدينية (حماية حقوق الأقليات الدينية) ٩

مقدمة ١٠

الدساتير، الثقافة الدستورية، وعملية إعداد الدستور ١١

المبادئ الدولية الأساسية ١٢

حالة اندونيسيا ١٢

ختام ١٥

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: ١٨٥٣٨ / ٢٠١١

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

التنوع وإدارته
ومكافحة التمييز في الدستور

كريم سرحان

محام وباحث قانوني

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة

التنوع والاختلاف بين البشر هو سنة من سنن الحياة. وتقريبًا لا توجد دولة في العالم يشترك جميع مواطنيها في كل مكونات الهوية من دين ومذهب وعرق ولغة وثقافة. فدائمًا ما توجد جماعات داخل الشعب الواحد تختلف في واحد أو أكثر من مكونات الهوية عن غالبية هذا الشعب. وأهم أنواع هذا الاختلاف هو الاختلاف في الدين والاختلاف في العرق.

وتختلف الأنظمة السياسية في كيفية تعاملها مع هذه الجماعات فمنهم من يقوم بتقييد حريتها في القيام بالممارسات التي تعكس تميزها الثقافي. والمثال على ذلك نظام كمال أتاتورك في تركيا حين فرض اللغة التركية على الأكراد ومنعهم من التعامل باللغة الكردية بشكل رسمي. وهناك أنظمة أخرى تحاول إدارة الاختلاف والتنوع من خلال نصوص دستورية تسمح لهذه الجماعات بممارسة تميزها واختلافها. والمثال على ذلك الهند التي يعترف دستورها بأربعة عشر لغة بالإضافة للغة الهندية الأصلية[1].

ومن أهم الوسائل الدستورية لإدارة التنوع والاختلاف داخل المجتمع الواحد هو النص في الدستور على حماية الحقوق والحريات الشخصية والمعتقدات.

وفى مصر، نجد أن التنوع الرئيسي داخل المجتمع المصري قائم على أساس الدين مع وجود أغلبية عددية مسلمة وأقلية عددية مسيحية.

وستركز هذه الورقة على هذا الجانب من جوانب التنوع.

إشكالية البحث

نحن في مصر الآن بصدد وضع دستور جديد للبلاد يضع قواعد لنظام سياسي واجتماعي جديد لتلبية نداءات المصريين في ثورة الخامس والعشرين من يناير ومطالبهم بقيم الحرية والكرامة والعدل. فكيف يمكن لهذا الدستور أن يدير التنوع داخل المجتمع المصري ويتصدى للتمييز بين المصريين؟

الوضع في دستور ١٩٧١

أرى أننا يجب أن نبدأ من حيث انتهينا، بمعنى أن نقيم النصوص الواردة في دستور ١٩٧١ والخاصة بإدارة التنوع ومواجهة التمييز ثم نحدد على أساس ذلك التعديلات أو النصوص الجديدة التي نحتاج تضمينها في الدستور الجديد.

تعامل دستور ١٩٧١ مع قضية التنوع ومواجهة التمييز من خلال نصوص تقضى بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة وتلزم الدولة بأن تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

فنصت المادة ٨ من الدستور المذكور على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

---

[1] "The Human Polity", Kay Lawson, Fifth Edition, 2003, Houghton Mifflin Company, Pages 92-94

ونصت المادة ٤٠ على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أوالدين أو العقيدة.

وفيما يخص حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية نصت المادة ٤٦ صراحة على أن تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

بل إن دستور ١٩٧١ جرم الاعتداء على الحرية الشخصية والحقوق الحريات العامة ونص على أن هذه الجريمة لا تسقط بالتقادم. فنصت المادة ٥٧ من الدستور المذكور على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضًا عادلًا لمن وقع عليه الاعتداء[٢].

تجارب دولية

بمراجعة الدستور الأمريكي وكيفية تعامله مع قضية التنوع ومواجهة التمييز، نجد أن الدستور الأمريكي قد نص في التعديل الأول للدستور على أنه لا يجوز للكونجرس (السلطة التشريعية) إصدار أي قوانين تمنع حرية ممارسة الشعائر الدينية أو تمنع حرية الرأي أو حق المواطنين في التجمع بشكل سلمى. وعلى أساس هذا النص أصدرت المحاكم الأمريكية أحكامًا عديدة تؤكد على مبدأ حرية العقيدة والحق في ممارسة الشعائر الدينية[٣].

كما نص الدستور الأمريكي في التعديل الرابع عشر على أنه لا يجوز لأي ولاية إصدار أي قوانين تحرم أي مواطن من الحقوق والمزايا المكفولة لمواطني الولايات المتحدة. وعلى أساس هذا النص أصدرت المحاكم الأمريكية أحكامًا عديدة تؤكد على المساواة بين المواطنين في الحقوق وعلى المساواة بينهم أمام القانون[٤].

ونستخلص من ذلك أن الدستور الأمريكي تعامل مع قضية التنوع ومواجهة التميز من خلال نصوص تعتبر موجزة إلى حد كبير وشديدة العمومية، ولم يتطرق لتعريفات أو تفصيلات. و تولت المحاكم الأمريكية وضع التعريفات والتفصيلات بحسب القضايا المنظورة أمامها.

أما الدستور الهندي، فتنص المادة ١٤ منه على ألا تحرم الدولة أي شخص من المساواة أمام القانون. ونصت المادة ١٥ على ألا تميز الدولة ضد أي مواطن على أساس الدين أو العرق أو الطبقة أو الجنس أو محل الميلاد. كما نصت نفس المادة على أنه لا يجوز منع أي مواطن على أساس الدين أو العرق أو الطبقة أو الجنس أو محل الميلاد من دخول المتاجر والمطاعم العامة والفنادق وأماكن الترفيه العامة أو استخدام الطرق وأماكن المنتجعات العامة الممولة كليًا أو جزئيًا بواسطة أموال الدولة. ونصت المادة ١٦ على تكافؤ الفرص للمواطنين في الأمور المتعلقة بالعمل والتعيين في مناصب الدولة. وفيما يخص حرية العقيدة، نصت المادة ٢٥ على أنه ومع مراعاة النظام العام والأخلاقيات والصحة، يحق لجميع الأشخاص على قدم المساواة أن يجاهروا بديانتهم ويمارسوها ويدعوا إليها بحرية[٥].

---

[٢] دستور جمهورية مصر العربية- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- الطبعة الحادية عشر- ٢٠٠٨

[3] Constitutional Law- James A. Barron- Third Edition- West Publishing Co- page 456

[٤] المرجع السابق ص صفحة ٢١٨

[٥] دساتير العالم- المجلد الثاني- دستور الهند- ترجمة أماني فهمي- المركز القومي للترجمة- ٢٠٠٩

تقييم نصوص دستور ١٩٧١

مما سبق يتضح لنا أن نصوص دستور ١٩٧١ الخاصة بمواجهة التمييز بين المصريين هي جيدة في مجملها وإذا أضفنا لها باقي نصوص الحقوق والحريات الموجودة في هذا الدستور لوجدنا أننا أمام دستور - من الناحية النظرية- يقر الحقوق والحريات ويواجه التمييز ويحترم التنوع داخل المجتمع.

فبالإضافة لنصوص دستور ١٩٧١ المشار إليها أعلاه، تنص المادة ٤٢ من الدستور المذكور على أن كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا.

وتنص المادة ٤٥ على أن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقًا لأحكام القانون.

وتنص المادة ٤٧ على أن حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمانًا لسلامة البناء الوطني.

وأكدت المادة ٦٤ على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة[٦].

إذًا مشكلتنا مع استبداد النظام السابق وانتهاكه للحقوق والحريات وسيادة القانون ولم تكن في غياب النصوص الدستورية التي تضمن هذه الحقوق والحريات. المشكلة أن مخالفة أي دستور ليس لها عقوبة. فلا يوجد دستور سينص مثلًا على حبس رئيس الجمهورية في حالة مخالفته للدستور. بل أن الدستور نفسه ليس له أي قيمة ولا يساوى ثمن تكلفة طباعته إلا بتوافر شرط واحد فقط، هو وجود مجتمع ورأى عام قوى يقول لمن يخالف الدستور فقدت شرعيتك. هنا فقط يصبح للدستور قيمة وهذا هو تحديدًا ما عانينا منه في ظل النظام السابق، ضعف المجتمع وطغيان السلطة.

المقترحات

إن نصوص دستور ١٩٧١ الخاصة بالحقوق والحريات ومواجهة التمييز هي نصوص جيدة في مجملها. ولهذا أقترح الإبقاء عليها كاملة والنص عليها في الدستور المصري الجديد مع إضافة نص يلزم السلطة التشريعية بإصدار كافة القوانين اللازمة لتفعيل هذه النصوص ومراجعة كافة القوانين الحالية التي قد تعيق أو تعرقل تفعيل هذه النصوص. وتبقى الضمانة الحقيقية الوحيدة لمواجهة أي انتهاك لهذه الحقوق والحريات في العمل على خلق مجتمع ورأى عام قوى يعي حقوقه ويتصدى لأي محاولة للمساس بها من قبل السلطة.

[٦] دستور جمهورية مصر العربية- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- الطبعة الحادية عشر- ٢٠٠٨

المراجع

- ## المراجع العربية

١- دستور جمهورية مصر العربية- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- الطبعة الحادية عشر- ٢٠٠٨

٢- دساتير العالم- المجلد الثاني- دستور الهند- ترجمة أماني فهمي- المركز القومي للترجمة- ٢٠٠٩

- ## المراجع الإنجليزية

1- "The Human Polity", Kay Lawson, Fifth Edition, 2003, Houghton Mifflin Company, Pages 92-94

2- Constitutional Law- James A. Barron- Third Edition- West Publishing Co.

الدساتير والأقليات الدينية

(حماية حقوق الأقليات الدينية)

كاتيا باباجياني

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية
وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة

تلعب الأقليات العرقية والدينية واللغوية دورًا مثير للجدل في حياة البلاد السياسية والثقافية. وتعد العلاقة بين الأقليات الدينية والدولة علاقة معقدة وهي متصلة بدور الدين في الدولة بشكل عام وأيضا بالكيفية التي تم بها تعريف الثقافة الوطنية والهوية تاريخيا. ففي بعض الأحيان يُفهم تاريخيا أن دينا ما يمثل ملمحا جوهريا في الهوية الوطنية، وفي أحيان أخرى، لا توجد علاقة وثيقة بين الهوية القومية والدين. ويؤدي السعي إلى بناء هوية قومية على أساس دين واحد إلي حماية منقوصة لحقوق الأقليات الدينية. وفي سياقات أخرى، قد يكون هناك تاريخ من الصراع بين مجموعات دينية مختلفة، مما يجعل التعايش تحت لواء دولة واحدة أمرا صعبا وتحديا كبيرا.

وفي البلاد التي تمر بتحولات اجتماعية وسياسية مهمة كالبلاد الخارجة من حروب أهلية أو تلك التي تمر بتحول ديمقراطي، تمثل العلاقة بين الدولة والأقليات تحديا كبيرا. ويعمد القادة السياسيون في هذه الحالات، إلى التأكيد على العلاقة القوية بين الدولة من ناحية ودين وثقافة ولغة الأغلبية من ناحية أخرى. ويؤدي ضعف مؤسسات الدولة وضغط السياسة الانتخابية وحساباتها إلى تصدر الثقافة والدين والعرقية المشهد السياسي. وقد لوحظت هذه الظاهرة في دول ذات أقليات بارزة داخل حدودها بشرق أوروبا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. فقد ظهرت في تلك الدول مجموعة من السياسيات التي هدفت إلي توطيد العلاقة بين الدولة والأغلبية كوسيلة لتحقيق الاستقرار داخل الدولة والترابط داخل مجموعة الأغلبية في خضم حالة كبيرة من اللا يقين.

تناقش هذه الورقة دور الدساتير وعملية صياغتها في تعزيز الديمقراطية. كما تتعرض بإيجاز إلى المعايير الدولية المتعلقة بالأقليات الدينية، وتقدم حالة اندونيسيا من حيث مقاربتها لمسألة حماية الأقليات الدينية. ويجب التنويه هنا أن حماية الأقليات الدينية بموجب الدستور والقانون تختلف من بلد لآخر. وتعكس هذه الاختلافات التفاوت في تعريف البلاد للهوية الوطنية ومكانة الأقليات عبر تاريخ تلك البلدان، وحجم هذه الأقليات، بجانب أمور واعتبارات أخرى.

من الجدير بالذكر أن الضمانات الدستورية لحماية الأقليات الدينية تكون أكثر فاعلية حينما تكون واضحة ولا تحتوي على مواد مبهمة أو متناقضة ولا تترك مجالا كبيرا للتفسير والتأويل للوائح التنفيذية للقانون أو للمؤسسات التي ستنشأ مستقبلا. والجدير بالذكر أيضا أن محتوى الدساتير من جانب، وتنفيذ هذا المحتوى من جانب أخر، قد يختلفا اختلافا كبيرا. كما أن إقامة جهاز قضائي فعال وتوافر الإرادة السياسية لتطبيق الدستور متطلبان أساسيان لحماية الأقليات. كما أن وضع أحكام خاصة بالأقليات الدينية في الدساتير يعد وسيلة لضمان مشاركتها في الحياة الثقافية والسياسية.

تلجأ الدساتير بشكل عام إلي تناول عدة أمور بخصوص الأقليات الدينية :

أ) الدور الذي يلعبه الدين في الدولة وما إذا كان للدولة دين واحد رسمي أو أكثر وما إذا كان قد مُنح لهذا الدين/الديانات امتيازات خاصة.

ب) حرية المواطنين في ممارسة الدين الذي يرتضونه.

ج) دور الدولة في حماية تلك الحرية، وفي بعض الأحيان، تهيئة الظروف الملائمة للأقليات الدينية.

د) حق الأقليات الدينية في الحماية من التمييز الديني.

الدساتير، الثقافة الدستورية، وعملية إعداد الدستور

تقدم عملية إعداد الدستور فرصة فريدة لمناقشة وتعريف طبيعة الدولة وعلاقتها بمواطنيها. وهي فرصة لبناء أسس السلام والتعزيز الديمقراطي. لا يمكن التقليل من أهمية الدساتير. فبينما تضمن الديمقراطية تداول السلطة بين الأغلبية السياسية المتغيرة، تُعرَّف الثقافة الدستورية الحدود التي في نطاقها تمارس تلك الأغلبية السياسية السلطة. ولعملية صنع الدستور عدة أهداف: تمثيل إرادة الشعب، تحقيق توافق على مستقبل الدولة، وحفظ الاحترام للمبادئ الكونية مثل احترام حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي.

ومن الوارد ظهور توتر بين المبادئ الديمقراطية والمبادئ الدستورية خلال عملية إعداد الدستور. فالثقافة الدستورية تحجّم قرارات الأغلبية. ويعرّف الدستور على انه مجموعة من المبادئ والثوابت التي تحد من السلطة السياسية للأغلبية وتحمي حقوق الأفراد ومجموعات الأقلية. وتمثل الدساتير عائقا أمام بعض التغيرات السياسية التي كان من الممكن تنفيذها لو حكمت الأغلبية دائما. وهناك مصدر آخر محتمل للتوتر بين الديمقراطية و الثقافة الدستورية يتمثل في أن الديمقراطية ترسخ الغموض حيث أنه في معظم الأحيان لا يمكن التنبؤ مسبقا بالفائز في الانتخابات بخلاف الثقافة الدستورية التي ترسخ مبادئ من الصعب تغييرها. فبينما تنص المبادئ الديمقراطية على أن النتائج السياسية غير محددة إلي حد ما وأنه لا توجد مجموعة يمكنها أن تكون متيقنة من غلبة مصالحها في نهاية المطاف، فإن المبادئ الدستورية تحد من هذا الغموض بتعريفها للحدود التي في إطارها يمكن استخدام السلطة السياسية.

وهناك أسباب عدة تقتضي تقييد الحكومة وتأطير اللا يقين. ومن أهم هذه الأسباب هو خطر استخدام الحكومة لسلطاتها لخدمة مجموعة مصالح ما، أو في انتهاك حقوق بعض الأفراد من أجل تحقيق مصالح أفراد آخرين. كما ينتج عن الثقافة الدستورية استقرارا متوقعا واستمرارا واستدامة المؤسسات السياسية، مما يسمح بالتخطيط طويل الأجل لأفراد لمجتمع. فإذا كانت مؤسسات الدولة تتغير بشكل مستمر، فسيلجأ من في السلطة إلى استغلال مناصبهم لأغراض خاصة، بينما سيتردد من هم خارج السلطة في الاستثمار في مشروعات طويلة الأجل.

وخلال عملية إعداد الدستور، يتم اتخاذ القرارات فيما يخص حدود اختصاصات الدولة وممارساتها، وحقوق وواجبات المواطنين. وتعد هذه العملية لحظة نادرة في تاريخ الدولة عندما يعلو صوت المناقشات التفصيلية فوق أحاديث الأغلبية السياسية المعتادة ويتحول التركيز إلي طبيعة ومستقبل الدولة. وقد تساهم عملية إعداد الدستور بشكل كبير في المصالحة الوطنية وقد تكتسب شرعية إذا يسرت المشاركة العامة والمفاوضات حول المبادئ الأساسية بين المجموعات الرئيسية. وبالتالي فإن عملية وضع الدستور من

شأنها الإسهام في هدف قصير متمثل في تسوية الصراعات، وفي هدف طويل الأمد والمتمثل في تعزيز مؤسسات الدولة.

المبادئ الدولية الأساسية

تتضمن وثائق حقوق الإنسان العالمية عددا من المبادئ الخاصة بوضع الأقليات الدينية في الدولة. وتقوم هذه المبادئ بحماية حقوق الأفراد في ممارستهم أي معتقد يختارونه، وحمايتهم من التمييز الديني ومن إجبارهم على التحول إلي ديانة أخرى. علاوة على ذلك، تقوم مبادئ حقوق الإنسان الأشمل، مثل المساواة بين جميع البشر وعدم التمييز والنفاذ المتساوي إلى العدالة والمساواة في المشاركة السياسية و حرية الرأي والتعبير، تقوم كلها بدور هام في حماية دور الأقليات الدينية في المجتمع.

يقوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مادة ٢ و١٨) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (مادة ١٨ و٢٧) بإرساء حرية الفكر والضمير وحرية الاعتقاد للجميع. وتتضمن هذه الحقوق حرية إظهار الدين أو المعتقد بطريقة فردية أو جماعية، في المجال الخاص أو العام. وتتضمن أيضا حرية التعبّد والتعليم والممارسة ومراعاة كل المعتقدات أو الأديان. وتحمي هذه الوثائق الفرد من إجباره على اعتناق ديانة على غير إرادته.

يؤكد الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلي أقليات دينية أو لغوية، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢ على أن الدول "ستحمي وجود وهوية" الأقليات و"ستقوم بتهيئة الأوضاع لتكريس تلك الهوية" (مادة ١). وينص أيضا على حق الأقلية الدينية في "المجاهرة بدينها في الفضاء العام أو الخاص بحرية دون تدخل أو التعرض لأي شكل من التمييز". ويعطي الإعلان الأقليات الحق في المشاركة الفعالة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة. ويطالب الإعلان الدول "بتهيئة الظروف المناسبة لتمكين الأشخاص المنتمين إلي الأقليات من التعبير عن خصائصهم وتطوير ثقافتهم ولغتهم وديانتهم" (مادة ٤). لذا لا ينحصر الدور الايجابي للدول في حماية الأقليات فحسب بل يمتد إلي قيامها بتهيئة الظروف للأقليات كي تطور.

و يؤكد الإعلان بشأن تحريم كافة أشكال التمييز على أساس ديني الصادر سنة ١٩٨١ على حرية الفكر والضمير والدين (مادة ١) ويمنع التمييز القائم على أساس ديني (مادة ٢، ٣، ٤) ويوضح أن حرية الاعتقاد تشمل العبادة أو التجمع وإنشاء المؤسسات اللازمة ونشر المطبوعات، والتعليم، والحصول على المساهمات المادية والتدريب وتعيين القادة (مادة ٦).

حالة اندونيسيا

تمثل اندونيسيا أكبر دولة مسلمة في العالم من حيث السكان. وبالرغم من ذلك فهي لا تعد دولة إسلامية. ويدين معظم مواطني اندونيسيا بالإسلام و الغالبية منهم سُنة. و يمثل الكاثوليك ٣٪ من السكان بينما يمثل الهندوس ٦٪. كما توجد أيضا مجموعات قليلة تنتمي إلي مذاهب مسيحية أخرى، وبوذيون ومعتنقو الأحمدية. وفي عام ١٩٩٩، قامت اندونيسيا بإجراء أول انتخابات حرة. وفي خلال عشر سنوات من عملية التحول الديمقراطي، طغى التدين على المشهد بعد عقود من تكميم النظام السابق له. ولا يزال وضع الإسلام في النظام القانوني والنظام السياسي الاندونيسي محل جدل في ظل وجود بعض المجموعات الإسلامية التي تضغط لكي يأخذ الدين دورا اكبر بينما، في الغالب، ترفض الدولة مثل هذه المطالب.[١]

[1] Simon Butt,"Islam,the State and the Constitutional Court in Indonesia," Pacific Rim Law and Policy Journal,vol 270,2010

اندونيسيا ليست دولة إسلامية، لكنها ليست علمانية كذلك. فديباجة الدستور الاندونيسي تحتوي على ما يعرف بالـ"بانكسيلا"، أي مبادئ دولة اندونيسيا التي ترى أن للدين دورا هاما في الدولة. وترتكز تلك المبادئ على خمسة ركائز أساسية : الإيمان بإله واحد، والإنسانية، والوحدة الوطنية، والديمقراطية التمثيلية، والعدالة الاجتماعية. تمثل هذه المبادئ أساس الدولة وتعضد البانكسيلا من دور الدين في الدولة بجانب المبادئ الأربعة الأخرى، بل أنها تقر "أن المعتقدات الدينية حقا من حقوق وواجبا من واجبات المواطنة الاندونيسية. ويبدو أيضا ان البانكسيلا ترغم الدولة ليس على المحافظة على الحرية فقط ولكن أيضا على استخدام أجهزة الدولة لتعزيز ممارسة المعتقدات بما فيها الإسلام".[٢]

يحتوي الدستور الاندونيسي على عدة نصوص تضمن الحرية الدينية للمواطنين ومنها:

مادة ٢٨ هـ (١) التي تكفل للمواطنين حرية اعتناق ديانة ما وحرية العبادة بما يتوافق مع هذه الديانة".

مادة ٢٩ (٢) التي تؤكد على المادة ٢٨ هـ (١) وتنص على "تضمن الدولة حرية كل مواطن في اعتناق ديانة ما وحرية العبادة بما يتوافق مع تلك الديانة و ذلك المعتقد".

المادة ٢٨١ (١) والتي تنص على أن حرية الاعتقاد، ضمن حقوق دستورية اخرى، "لا يمكن ان تُقيد بأي شكل من الأشكال".[٣]

مادة ٢٧ والتي تؤكد على المساواة وعدم التمييز بين أي من مواطني اندونيسيا.

وبالرغم من ذلك، هناك في اندونيسيا حكم مثير للجدل يتعلق بالتجديف في الدين، مادة ١٥٦ (أ) من قانون العقوبات القائم على قانون رقم ١/ب ن ب س لسنة ١٩٦٥ الصادر بقرار رئاسي سنة ١٩٦٥ (بشأن "منع سوء استخدام الدين أو التجديف"). ويحدد قانون رقم ١/ب ن ب س لسنة ١٩٦٥ الأديان الرسمية المعترف بها وهي :

الإسلام، البروتستانية، الكاثوليكية، الهندوسية،البوذية، والكونفوشيوسية. وتنص الفقرة الاولي بالقانون على أنه "يُمنع الجميع من التحدث عن، أو القيام على الملأ بنقل تفسيرات لدين معين أو محاولة كسب التأييد العام لها من الأديان التي يعتنقها الشعب الاندونيسي أو القيام بأنشطة تقوم على الدين وتشبه الأنشطة الدينية لهذا الدين، بحيث تحيد هذه التفسيرات والأنشطة عن التعاليم الأساسية للدين."[٤] إضافة إلى ذلك، المادة ١٥٦(أ) التي تنص على عقوبة تصل إلى خمس سنوات من السجن لأي شخص "يعبر عن مشاعر أو يرتكب تصرفا على الملأ يتصف بما يلي: أ) يكون له طبيعة تعادي أو تسيء أو تسب دينا ما يُعتنق في اندونيسيا، أو، ب) بقصد منع أي شخص من اعتناق أي دين يقوم على الاعتقاد في الله الواحد".[٥]

يعطى قانون التجديف الجنائي السالف ذكره للدولة سلطة تحديد ما يعتبر انحراف عن التعاليم الأساسية لديانة ما وحظر التفسيرات غير التقليدية للأديان الرسمية"[٦] ويتطلب القانون من المواطنين

---

(2) Butt,2010,283.
(3) Butt,2010,280
(4) Platzdasch ,2010,2.
(5) Report of the UN Special Rapporteur on freedom of religion or belief,United Nations General Assembly,July 29,2010,p 15. Available at http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/470/47/PDF/N1047047.pdf?OpenElement. Last download on January 10,2012. See also Human Rights Watch,"Indonesia: UPR Submission November 2011," November 22,2011.
(6) Platzdasch,2010,2.

الاندونيسيين أن يعتنقوا أحد الأديان الستة ويمنعهم من إعلان الإلحاد كبديل. يحصل الملحدون ومعتنقو الأديان غير المعترف بها على حقوق قليلة وحتى من ينتمون إلى الأديان الستة قد يتعرضون للعقاب الجنائي إذا حادت معتقداتهم وممارستهم عن المقرر رسميا. الجدير بالذكر أن المعايير تفتقر إلى الوضوح في تحديد ما يمكن أن يطلق عليه التجديف أو الإساءة إلى الدين. وأدى تطبيق القانون إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان ومنها حرية الدين والتعبير والحماية القانونية والحرية من الاحتجاز التعسفي و التمييز.[٧]

وفي عام ٢٠٠٩، تم الطعن على هذا القانون بالمحكمة الدستورية بحجة أنه يخالف عقيدة الدولة "بانكسيلا" ودستور ١٩٤٥ اللذين يكفلا حرية الاعتقاد. ودفع المستشار القانوني للمدعيين بأن" يكفل دستورنا حرية الاعتقاد وتستحق كل الجماعات الدينية المعاملة بالمثل. لذا يجب إلغاء هذا القانون الذي يعطي للحكومة سلطة التدخل في أمور دينية[٨] ولكن في ١٩ أبريل/نيسان قامت المحكمة الدستورية باندونيسيا بإقرار القانون وأوضح أغلبية القضاة أن "نحن في حاجة إلى القانون للمحافظة على النظام العام بين المجموعات الدينية" وقد أدان رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (كومناس هام) قرار القضاء متهما المحكمة بالإخفاق في واجبها في الحفاظ على الحمايات الدستورية"[٩]. وقد أوضحت هيئات الامم المتحدة أن قانون ١٩٦٥ يخالف دستور ١٩٤٥ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مادة ١٨ والتي أُقرت كجزء من قانون اندونيسيا رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٥[١٠].

وتؤدي قوانين التجديف إلى بيئة يسودها عدم التسامح وتستخدم هذه القوانين لتبرير التمييز ضد الأقليات الدينية. وقد قامت الجماعات الإسلامية المتطرفة في السنوات الأخيرة بالاعتداء على الكنائس والمنازل والمراكز المجتمعية والمساجد الاحمدية والأعمال المتعلقة بتقديم الكحول زاعمين أنهم يحمون الإسلام من الإساءة. وأكد النشطاء الحقوقيون أن الاعتداءات تمت في ظل افلات تام من العقاب حيث أن الشرطة ووكلاء النيابة لم يقوموا بالتحقيق الكاف والملاحقة القانونية[١١].

إضافة إلى ذلك، فقد استخدمت قوانين التجديف لتبرير المرسوم الوزاري المشترك لسنة ٢٠٠٨ والذي يمنع الأحمديين منعا باتا من ممارسة معتقداتهم ويحظر الدعوة الي دينهم ولكن المرسوم لا يمنع الأحمدية بشكل صريح[١٢]. وبينما يعتبر الأحمديين أنفسهم مسلمين، إلا أن بعض المسلمين يصفونهم بالهراطقة[١٣]. ويقدر عدد الأحمديين الذين يعيشون في اندونيسيا بأربعة ملايين. وقد قامت ١٧ مقاطعة وولاية تقريبا بإصدار مرسوم يحظر الدين الأحمدي باندونيسيا[١٤].

---

(7) "Policing belief,"2010

(8) Bernard Platzdasch,"Taking the Decisive Step against Indonesia's Blasphemy Law,"opinion Asia,March 3,2010. Available at: http://www.iseas.edu.sg/viewpoint/bp3mar10.pdf. Downloaded on January 10th.

(9) "Policing belief: Indonesia," Freedom House, October 2010. Available at http://freedomhouse.org/template.cfm?page=574 downloaded on January 9,2012

(10) United Nations General Assembly,Human Rights Council,Working Group on the Universal Periodic Review,A/HRC/WG.6/1/IDN/3. 6 March 2008,p 8. Available at : http://daccess-dd-ny.un.org/doc/GEN/G08/113/95/PDF/G0811395.pdf?OpenElement. Last downloaded on January 10,2012

(11) "Indonesia:UPR Submission November 2011," Human Rights Watch,November 22,2011

(12) "Policing Belief," 2010.

(13) The Ahmadiyah Faith is banned in several countries,including Bangladesh, Malaysia,Pakistan and Saudi Arabia,

(14) Brad Adams,"Letter to President Barack Obama Regarding his Visit to Indonesia and Human Rights Issues," Human Rights Watch, November 15,2011

و قد تم الاعتداء أيضا على الكنائس. وبحسب أحد التقارير، تم الاعتداء على أكثر من ٤٣٠ كنيسة منذ ٢٠٠٤[١٥] وأكثر من ١٨٠ اعتداء على ممتلكات الأحمديين منذ إصدار مرسوم ٢٠٠٨. وأخيرا، تقول الأقليات الدينية أن الحكومات المحلية ترفض إصدار تصاريح ينص عليها مرسوم ٢٠٠٦ بشأن بناء دور العبادة. وتلزم القوانين الحالية المجتمعات الدينية التي ترغب في بناء أماكن للعبادة بالحصول على موافقة ٦٠٪ على الأقل من القاطنين بالمنطقة، مما يجعل بناء أماكن للعبادة مستحيلا للمجتمعات الصغيرة حيث يستحيل عليهم الحصول على النسبة المطلوبة من المنتمين إلى أديان أخرى. [١٦]

و يوضح النشطاء الحقوقيون أن "انتشار القوانين التي تحد من حقوق الأقليات الدينية والإخفاق في محاكمة المعتدين على الأقليات الدينية أو على حقوقهم في حرية الاعتقاد قد رسخ الثقافة التي تسعى إلى تهمش الأقليات الدينية من خلال ممارسات عنيفة متزايدة". [١٧]

ختام

يوضح مثال اندونيسيا أن النصوص الدستورية المتعلقة بالدين والأقليات الدينية يجب أن تكون واضحة كي تتمكن من حماية الأقليات بشكل فعال. وفي حالة اندونيسيا، لم يكن الدستور كافيا لحماية الحرية الدينية بسبب التشريعات اللاحقة التي أفسدته والتي أسهمت في خلق بيئة تساعد على التمييز والعنف ضد الأقليات.

[15] Human Rights Watch, November 2011.
[16] UN, March 2008,p 8
[17] Andreas Harsono, "On Faith, Indonesia Still Unelightened ," Human Rights Watch, June 27,2011.